

حلف بغداد (دراسة تاريخية سياسية معاصرة للمدة من 1955-1959)

م.م. احمد داخل ناصر
باحث سياسي
مديرية تربية ذي قار
وزارة التربية
العراق

م.م. خالد عبد الرحمن جبر
مدرس اول
مديرية تربية ذي قار
وزارة التربية
العراق

المخلص

تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أظهرت بروز قوى جديدة عظمى أصبح لها دور في مجريات السياسة الدولية هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، على حين أدت هذه الحرب إلى تراجع الدور البريطاني عما كان عليه في السابق على صعد مختلفة في العلاقات الدولية بخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما حفز الولايات المتحدة إلى اخذ الدور البريطاني السابق في المنطقة. وبما أن الاتحاد السوفيتي يحظى بمكانة جيو سياسية وجيو اقتصادية بالنسبة للشرق الأوسط خصوصا، وان سياستها بدت بعد الحرب العالمية الثانية أكثر تعاطفا مع شعوب المنطقة، وأخذت تقدم الدعم لحركات التحرير في الكثير من دول العالم الثالث، لاسيما وان العديد من هذه الدول الحديثة الاستقلال أخذت تتأثر بطابع نمط التنمية الماركسي الذي حقق نجاحات اقتصادية في تلك المدة، فما بوسع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تقوم بخطوة إستباقية مفادها تطويق الاتحاد السوفيتي، وإيقاف المد الشيوعي للمنطقة لا سيما وإنما أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية القوى العظمى من دون شك .

الكلمات المفتاحية: حلف بغداد، تاريخ العراق المعاصر.

Baghdad's Violent

(A political contemporary study" for the period of 1955- 1959)

Assist.Lect. Khaled Abdul Rahman Jabr
First teacher
Dhi Qar Education Directorate
Ministry of Education
Iraq

Assist.Lect. Ahmed Dakhil Nasser
Political researcher
Dhi Qar Education Directorate
Ministry of Education
Iraq

ABSTRACT

The Second World War is a major turning point in the history of international relations, as it showed the emergence of new great powers that have played a role in the course of international politics, namely: the United States of America and the Soviet Union, while this war led to a decline in the British role from what it was in the past at various levels In international relations, especially in the Middle East. This prompted the United States to take the previous British role in the region. And since the Soviet Union enjoys a geo-political and geopolitical status with regard to the Middle East in particular, and that its policy appeared after World War II more sympathetic to the peoples of the region, and began to provide support to the liberation movements in many countries of the third world, especially since many of these newly independent countries began to be affected. With the character of the Marxist development pattern that achieved economic success during that period, the United States of America can only take a preemptive step to encircle the Soviet Union and stop the communist tide of the region, especially since it became after the Second World War the great powers without the help.

Keywords: The Baghdad Pact, Contemporary Iraq History.

المقدمة

شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية متغيرات سياسية مع ظهور قوتين عظيمتين تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فدخل العالم حربا باردة بين هاتين القوتين، ما انعكست تلك التحولات على طبيعة العلاقات الدولية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. فالولايات المتحدة تسعى إلى إتباع سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي، والأخيرة حاولت استقطاب البلدان الحديثة الاستقلال التي سعت إلى إثبات حضورها كونها بلدان بغالبيتها نامية بالاستعانة بالغرب في إيجاد منظمة دفاع أمن جماعي للمنطقة لضمان استقرارها.

ومع ظهور حركات التحرر التي اجتاحت العالم الثالث، ظهرت أنظمة سياسية جديدة في المنطقة غير موالية للغرب، وتسعى للتقرب من المعسكر الاشتراكي أو إتباع سياسة عدم الانحياز، ولأن السياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب يتركز على نظام [الثنائي القطبية]، فإنه فرض محددات لطبيعة علاقات تلك البلدان الحديثة الاستقلال ووضعها أمام خيارين لا ثالث لهما. أما الاصطفاف مع الغرب أو الشرق، وهنا تبرز الإشكالية والتناقضات في المواقف السياسية بين بلدان المنطقة.

لذا جاءت الدراسة على ثلاثة مباحث، وسنلقي الضوء فيها حول طبيعة مجريات الأحداث التي رافقت تشكل " حلف بغداد " فالمبحث الأول: من الدراسة سنستعرض فيه السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني: المتضمن تمهيدات لعقد حلف بغداد والتحديات التي واجهت تشكل الحلف في الداخل والخارج، ورهانات حكومة السعيد. وفي المبحث الثالث: سندرس المتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وانعكاساتها على الحلف.

المبحث الأول

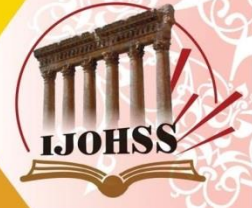
السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط

يبدو أن الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية كان يمارس الضغط على بلدان الشرق الأوسط واسيا من أجل احتواءها أو إيجاد صيغة تحالف إقليمي يملأ الفراغ، ويكون امتداد لحلف شمال الأطلسي (nato) في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي يسعى هو الآخر إلى جذب بلدان الشرق الأوسط لصالحه، بيد إن العديد من هذه البلدان حديثة الاستقلال أخذت تسير بحذر شديد في رسم سياستها الخارجية من أجل تفادي الوقوع ضمن منظومة الأحلاف ما بين الشرق والغرب، لكن ملامح السياسة الدولية لعالم ما بعد الحرب الثانية فرض على هذه الدول الحديثة علاقاتها الدولية ضمن مداراتها، فأضحت معالم الشرق الأوسط الكبير ضمن تخدقات سياسية متباينة. لذا سنحاول في هذا المبحث الذي قسم على مطلبين طبيعة ما ألت إليه من تداعيات أفرزت تحالفات جديدة. فالمطلب الأول: تضمن الرؤية الغربية في صياغة حلف جديد في المنطقة، أما المطلب الثاني: تمهيدات لعقد ميثاق بغداد.

أولا : الرؤية الغربية في صياغة حلف جديد في المنطقة

"لقد كان من آثار الحرب الثانية ازدياد أهمية النفط في الشرق الأوسط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أثناء تلك الحرب أولت هيئة احتياطي البترول التي أقامتتها حكومة الولايات المتحدة اهتماما لمسألة الحصول على امتيازات إضافية وذلك لتزايد الحاجة إلى النفط أثناء الحرب وبعدها ولانخفاض القابلية التصديرية للولايات المتحدة. فضلا عن الطلب المتزايد على النفط الخام ذي السعر المنخفض. ولقد حاولت الحكومات الأمريكية والبريطانية على تقسيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط في وجه الخطر السوفيتي"⁽¹⁾

على حين نهج الاتحاد السوفيتي نهجا مغايرا عما كان سائدا في تفكيره النظري بصدد شعوب المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية للدول الحديثة الاستقلال بعدما خفت عن كاهله وطأة الحرب وترتيب علاقاته مع حلفائه. لذا فقد أولى اهتماما إلى علاقاته مع الشرق الأوسط، ولكنه اتخذ سبيلا أيديولوجيا لم يرع حقيقة ما كان قد يقع في المنطقة من تطورات سياسية، وأعطى لنظريته سيقا على سواها. فألزم نفسه بان يخضع له ولاءات الأحزاب الشيوعية المحلية، وان تدن له بأكبر قدر من الانصياع والإذعان الفكري والعلمي. فكان موقف تلك



الأحزاب في الشرق الأوسط عاريا عن الإيمان بضرورات الأوضاع المحلية ومحاكيا لما يبدو صائبا من زاوية موسكو. فالثنائية التي ميزت العلاقات الأمريكية - السوفيتية استدعت من الآخرين أن يختاروا جهة من هذه الثنائية (2). "فبرزت أهمية الدفاع عن الشرق الأوسط في فترة الخمسينيات، وارتبط هذا الدفاع عن الشرق الأوسط بقضايا شعوبه ودوله كما لم يرتبط به في يوم من الأيام، فقد كانت بريطانيا هي التي تضطلع بالدفاع عن المنطقة وتبرم المعاهدات الثنائية بينها وبين دوله، وهي المعاهدات التي تنظم احتلالها لهذه المنطقة وتتناول كافة التسهيلات العسكرية والقانونية لقواتها في السلم والحرب على السواء" (3).

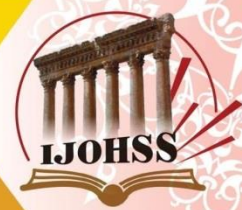
"فقد سعت بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى انتهاج أساليب وصيغ جديدة للتغلغل في المنطقة من خلال التصريح الثلاثي عام 1950 ومشروع قيادة الشرق الأوسط 14 / تشرين الأول 1956، والذي حاولت من خلاله القوى الغربية السيطرة على الدول العربية وجعلها قاعدة لاستمرار النفوذ الغربي ووجوده في المنطقة العربية تحت غطاء الدفاع عنها ضد الخطر السوفيتي" (4).

وأمام هذه التحولات دخل الاتحاد السوفيتي كعنصر جديد في حركة الموازين السياسية والفكرية للحياة العربية بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد اثبت الاتحاد السوفيتي قوته في الشؤون العالمية. كما اثبت قوته الداخلية بواقع التصنيع السريع تحت نظام الحكم الاشتراكي، ثم أصبح الاتحاد السوفيتي منذ عام 1950 نموذجا لأهم أهداف الزعامة العربية والتمثلة في الاستقلال عن الغرب والقوة الاقتصادية المحلية (5). "ومما ينبغي الانتباه إليه إن ثمة ديمومة ومواصلة في العلاقات بين دول الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي والتي يعود سببها إلى أن الاتحاد السوفيتي من دون سواه من القوى الكبرى، وإن كان ليس بذو مصالح شاسعة وجذرية إلا أنه يتمتع بالجوار. فالشرق الأوسط غير العربي - الحزام الشمالي - له حدود طويلة معه برا وبحرا. فالحدود الإيرانية- التركية مع الاتحاد السوفيتي فإن ما من قوة كبرى في العالم لها مثل هذه الحدود من حيث الطول والتنوع وطبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى الجنوب منها. ولذا فإن جذور العلاقات السوفيتية - الشرق أوسطية تعود إلى الحقيقة الجغرافية التي وعها القيصرية الروسية" (6).

ويعلق ولدمار كلمان: "إن موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي كان أمرا يشغل بال واشنطن لعدة سنوات قبل تعييني في العراق (7)، وإن وزير خارجية أمريكا (جون فوستر دلاس) كان قد زار بلدان المنطقة وتوصل إلى بعض الاستنتاجات، مفادها.. إن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة ممكنة التحقيق فورا. فإن الكثير من بلدان الجامعة العربية مشتبكة في نزاعاتها مع إسرائيل أو مع بريطانيا العظمى أو فرنسا، ولذلك لا تبدي اهتماما بخطر الشيوعية السوفيتية، وعلى أي حال هناك اهتمام أكثر في البلدان القريبة من الاتحاد السوفيتي وبصورة عامة نجد إن بلدان النطاق الشمالي تدرك هذا الخطر (8).

وأضاف دلاس في تقريره الذي أذاعه على الشعب الأمريكي بعد عودته: "إن الأقطار التي تشكل ما يسمى بالحزام الشمالي (Northern tier) وهي اليونان وتركيا والعراق وباكستان أكثر شعورا بالخطر السوفيتي وتوجد هناك رغبة غامضة في إقامة نظام دفاعي مشترك، وإن هذا النظام يجب أن ينشأ من بين تلك الأقطار نتيجة لشعورها بالخطر المشترك" (9). وهذه إشارة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على ما يبدو إلى تحفيز بلدان الحزام الشمالي بضرورة إيجاد منظمة دفاع مشترك لاسيما أن الولايات المتحدة نجحت في وقت سابق في ضم تركيا إلى حلف الناتو حتى تضمن مجالا حيويا في المنطقة أوسع، وبذلك تؤمن على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

"وهكذا اختلفت السياسة الأمريكية عن البريطانية في منطقة الشرق الأوسط حيث فضلت واشنطن خطة الدفاع عن الحزام الشمالي، على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة قد أدركت إن مكانة بريطانيا في بعض الأقطار العربية قد أصابها الضعف خاصة في العراق" (10). يضاف إلى ذلك خروج بريطانيا منهكة من الحرب شجع الولايات المتحدة إلى تطبيق النفوذ البريطاني في المنطقة. على حين كانت نظرة بريطانيا إلى الشرق الأوسط نظرة قائمة على تأمين المصالح البريطانية النفطية في وجه تصاعد النشاطات والتيارات الوطنية أكثر من قلقها على الآثار الإستراتيجية المترتبة على الصراع الدولي بين الغرب والشرق (11). "لذلك ترى بريطانيا إن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وسيلة تستند إليها في الإبقاء على



احتلالها للمناطق التي تخضع لسيطرتها. ولا يستند المشروع إلى حقائق إستراتيجية ولا إلى خوف حقيقي من حرب وشيكة الوقوع. فالدافع الحقيقي لفكرة الدفاع يرجع إلى رغبة الدول الغربية في حماية مصالحها واكتساب حق شرعي في احتلالها للمناطق التي تحتلها خاصة وان بريطانيا كانت تبحث عن صيغة جديدة لضمان عقد اتفاقية دفاع عن مصر تعطي لها القدرة على القيام بإجراءات التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط⁽¹²⁾.

لذا اتضح الأمر جليا لدى الغرب. "فآسيا وجنوبها والشرق الأوسط كانت سياسة الاحتواء وسياسة الانتشار السوفيتية قد وزعت دول تلك المناطق إلى مؤيدين للغرب ومنتمين للشرق وعدد قليل كان يخشى التورط. فالهند واندونيسيا ومصر بعد 1952 أخذت حذرهما من السير في سياسة الاحتواء فتحاشت الأحلاف لكنها لم تدفع بعلاقتها إلى التوتر مع الولايات المتحدة، أما فيتنام والصين الشعبية وكوريا الشمالية فقد لاذت بالاتحاد السوفيتي وباكستان وإيران وبورما والفلبين والعراق انضوت تحت جناح سياسة الاحتواء"⁽¹³⁾.

ويبدو أن تعاضم القوتين (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي) وتطوير قابليتهما العسكرية الفتاكة بعد الحرب العالمية الثانية دفع بدول المنطقة إلى أن تختار أحدهما دون الحياد، فالولايات المتحدة الأمريكية عززت من مكانتها في العالم بحلف الناتو الذي ضم دول غرب أوروبا، والاتحاد السوفيتي الذي طوى تحت جناحه بلدان شرق أوروبا. واخذ بناصر دول العالم الثالث في خطوة لكسبها من اجل قطع الطريق على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فتبلورت لدى دول المنطقة الحديثة الاستقلال رؤية مفادها: بأن تختار احد المعسكرين مؤمنة بعقيدة الأحلاف لضمان سلامة امن المنطقة واستقرارها سيما وان هذه الدول الكبرى بادرت إلى تقديم العون والمساعدات في كافة الصعد الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

يقول سعد حقي توفيق: "إن الأحلاف من أكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى، إذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعا للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الأحلاف، ولا سيما أن الأحلاف قد أثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول، كما إن إقامة الأحلاف ليس سوى لغرض تفعيل نظام التوازن وذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب"⁽¹⁴⁾.

ثانيا: تمهيدات لعقد ميثاق بغداد

"كان الركبان الأساسيان لسياسة العراق الخارجية منذ تأسيس الدولة الهاشمية يحتمان أولا خدمة أهداف الأمة العربية، ثم تأمين سلامة العراق بالمحافظة على سيادته واستقلاله. مع رعاية مبدأ حسن الجوار مع الأقطار المتاخمة، وعلى ذلك فقد دأب العراق منذ نشأته على تنظيم علاقات بالدول العربية والبلاد المجاور. كما اهتم بتنسيق صلاته بالدول الكبرى التي ارتبطت مصالحها بمصالحه الحيوية. واستنادا إلى تلك المبادئ عقدت هذه الدول الغنية منذ 1926 سلسلة معاهدات مع البلاد لصيانة سلامتها وتأمين السلم في المنطقة"⁽¹⁵⁾. "فقد تحسنت العلاقات بين العراق وتركيا من خلال ميثاق سعد أباد في تموز/1937 الذي ضم أفغانستان وإيران وهو ميثاق عدم التدخل بالشؤون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية ومراعاة الحدود، وكذلك في عام 1946 تطورت العلاقات بين تركيا والعراق بتوقيع اتفاقات بشأن حسن الجوار والتعاون الاقتصادي وتنظيم مياه دجلة والفرات"⁽¹⁶⁾.

"لذا كان الشغل الشاغل لنوري السعيد خلال هذه السنوات يكمن في السياسة الخارجية. فقد ظل يؤمن بان انحياز العراق للدول الغربية وتنمية علاقات جيدة مع تركيا وإيران كانا أمرين حيويين للحفاظ على امن الدولة والنظام، أما عدم الانحياز فكان أساسا الشفرة لقطع العلاقة مع الدول الغربية التي اعتقد السعيد بأنها الضمان الخارجي الرئيس للمملكة"⁽¹⁷⁾. "فبعد عودته لتسلم الحكم في 4/أب/1954، كان يتابع عن كثب الاتفاقية التركية الباكستانية المعقودة في 4/نيسان/1954⁽¹⁸⁾، والاتفاق التمهيدي الذي عقد بين بريطانيا ومصر فيما يتعلق بقاعدة قناة السويس بتاريخ 27/تموز/1954⁽¹⁹⁾، كما تطلع إلى استبدال المعاهدة البريطانية-العراقية المعقودة بتاريخ 30/حزيران/1930 بتسوية عريضة بين الدول المهيمنة للدفاع عن المنطقة"⁽²⁰⁾.

"لقد أدرك نوري السعيد أهمية التعامل مع الغرب بشرط الوصول إلى تسويات بشأن السويس ومشكلة فلسطين، وكان مصرا على التعاون مع بريطانيا من خلال إقامة تحالف أوسع يتضمن ميثاقا إقليميا تنظم إليه دول أخرى، وأكد السعيد إن امن العراق مرتبط بكل من تركيا وإيران وأجمل سياسة وزارته الجديدة في المجلسين الداخلي والخارجي بالدعوة إلى ضمان سلامة العراق، وان تتسجم هذه الساسة مع التطورات العالمية المؤثرة في الوضع السياسي للأقطار العربية والدول المجاورة"⁽²¹⁾.

يبدو أن استشرافات جديدة طرأت في ذهن السياسة العراقيين في تلك المرحلة من تاريخ العراق السياسي حيال مستقبل العراق والمنطقة من خلال إيجاد عمق استراتيجي للعراق مع دول الجوار الإقليمي التي تتمتع بعلاقات جيدة مع الغرب، فضلا عن إيجاد تعاون مشترك مع هذه الدول في كافة المجالات.. الاقتصادية منها والثقافية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص العسكرية بولادة تحالف جديد يشكل صمام امن للمنطقة، مع الاحتفاظ بعلاقاته مع الدول العربية.

والواضح أن السعيد كان من أكثر السياسيين العراقيين تحمسا في تلك الفترة إلى التقرب للغرب ودول الجوار في أن معاً، إذا ما أريد للعراق أن يخطو خطوة إلى الأمام ويبنى دولته المدنية الحديثة. لكن سياسة نوري السعيد هذه لاقت عدم القبول من الدول العربية التي كان الغالب منها واقع تحت تأثير موجة حركات التحرر المناوئة للاستعمار الغربي والتي اجتاحت العالم الثالث، وبخاصة في مصر التي سبق للسعيد بان عرض عليها مشروع حلف جماعي للمنطقة والذي جوبه هذا العرض بالفرض من قبل المصريين.

يقول محمد حسنين هيكل: "بان اقتراح تقدم من قبل الأمريكان والبريطانيين ورائهم يساندهم في ذلك بعض العرب يتقدمهم [نوري السعيد] رئيس وزراء العراق وقتها- تنظيما للدفاع عن الشرق الأوسط يحل محل المعاهدة(22)، وكان المنطق هو أن عصر المعاهدات الثنائية قد انتهى، وان عصر ترتيبات الأمن الجماعي قد بدا. والآن كان على النظام الجديد في مصر أن يحدد موقفه. وكان موقف جمال عبد الناصر لا لبس فيه انه لا بديل غير الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن كل ارض مصر"(23).

"في 15/ أيار 1954 سافر نوري السعيد لإجراء اتصالات مع مصر حول سياسته لكنه اخفق في جر القادة المصريين إلى المشاريع التي كان يسعى جاهدا إلى تحقيقها، ثم سافر السعيد إلى لندن ليعرض على الانكليز مساعيه في السياسة الخارجية التي قوبلت منهم بالترحيب، ومن هناك ذهب إلى اسطنبول للاجتماع مع عدنان مندرس رئيس وزراء تركيا آنذاك حيث تم اتفاق الطرفين هناك على الخطوط الرئيسية لميثاق يعقد بينهما بحجة توحيد الجهود من اجل تأسيس جبهة امن مشتركة ومتماسكة بين الطرفين"(24). "وفي 14/ آب/ 1954 وصل صلاح سالم إلى بغداد، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين والتوصل إلى تفاهم مع الحكومة العراقية بشأن عدم انفراد العراق بالانضمام إلى الميثاق التركي- الباكستاني. ولقد أوضح السعيد لسالم إن سبب تمسكه بالأحلاف الغربية هو قرب حدود العراق من الاتحاد السوفيتي، وإنهم ضعفاء عسكريا وان الغرب وبريطانيا هما المصدر الرئيس لإمداد العراق بالأسلحة. لكن الحكومة المصرية رفضت مقترحات نوري السعيد وصلاح سالم التي توصلت إليها في (مصيف سرسنة) بخصوص موضوع الدفاع عن المنطقة بالتعاون مع الغرب"(25). "وفي 14/ سبتمبر/ 1954 وصل نوري السعيد إلى القاهرة في محاولة لإقناع جمال عبد الناصر بضرورة إقامة ترتيبات دفاعية بين العراق وتركيا وإيران بحجة أن هناك أخطارا تهدد العراق والمنطقة بكاملها بسبب الأطماع الشيوعية التوسعية، واضح السعيد لعبد الناصر انه لا يستطيع الاعتماد على العرب في الدفاع عن العراق. لكن عبد الناصر رفض مقترحات نوري السعيد وأصر على معارضة الأحلاف"(26).

"لقد أولت السياسة الخارجية العراقية في علاقاتها العربية والدولية أهمية جلية لمسألة الوحدة العربية ففي عام 1954 عرض العراق على جامعة الدول العربية مشروعا للاتحاد العربي يأخذ بمبدأ التدرج للسير في طريق الوحدة. وكانت غاية المشروع تحقيق فكرة الهلال الخصيب بطريقة جديدة. رفضت سوريا المشروع وأبدتها مصر والسعودية وكان المشروع قد أحبط لأسباب دولية وإقليمية ومحلية. فالعراق كان يسير في ركاب حلف إقليمي موالي للغرب في حين تصدت له كل من مصر وسوريا والسعودية، وفق هذا وذلك، لا تقبل السعودية بقوة كبرى عربية عند حدودها الشمالية، ومصر من جانبها لم تقبل بان يناقشها طرف آخر في زعامة البلاد العربية"(27). "لذا حاولت مصر أن تحيد بالسعيد عن مشروعه هذا، لكنها فشلت وخلال اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي عقد في القاهرة 10/ كانون الأول/ 1954 التقى الرئيس جمال عبد الناصر بممثلي الأقطار العربية مبينا لهم أن سياسة الأقطار العربية يجب أن تقوم على أساس تدعيم ميثاق الضمان الجماعي العربي وجعله أداة فعالة وقوية للجامعة العربية"(28).

المبحث الثاني

حلف بغداد بين تحديات الداخل والخارج ورهانات حكومة السعيد

أدرك نوري السعيد إن معالم الرؤية اتضحت، وإن من مصلحة العراق في الوقت الراهن هو: أن يقوم بالمهمة بنفسه التصريح بإنشاء حلف جديد، وعلى هذا سنتناول في هذا المبحث موقف حكومة السعيد من الحلف وردود الأفعال التي اعترضت على إقدام السعيد بهذه الخطوة من خلال تقسيم المبحث على مطلبين فالأول سنبين ممانعة محلية وعربية وتباين في الآراء الإقليمية والدولية، أما في المطلب الثاني: المكاسب التي كان سيجنيها العراق من الانتساب إلى الحلف.

أولاً : ممانعة محلية وعربية وتباين في الآراء الإقليمية والدولية

"أعلن نوري السعيد في 15 / أيلول أمام مجلس الأمة بان حكومته ستنتهي المعاهدة⁽²⁹⁾ مع بريطانيا تمهيداً لانتهاء مفعولها في سنة 1957. وقد وعد بان يخبر مجلس الأمة في شباط أو آذار على الأكثر كيفية انجاز ذلك ، وعن كيفية رسم العلاقات المستقبلية مع المملكة المتحدة . كما إن العراق سيترشد بالمادتين (51 ، 52)⁽³⁰⁾ من ميثاق هيئة الأمم في أية مفاوضات يجريها ، وبنفس الوقت سيهتم العراق بسلامة الأقطار المجاورة كتركيا وإيران لان سلامتها تنطوي على سلامة العراق"⁽³¹⁾. "في 24 شباط 1955 تم التوقيع على الحلف العراقي - التركي وتكونت الاتفاقية من ثمان مواد جاء في مقدمتها: أي الموقعين عليه يههما ، استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط مما يوجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإحكام المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة"⁽³²⁾. ويلخص الفصل الخامس أهداف الميثاق.. "وهي أن يعمل الأعضاء جميعاً على قدم المساواة لإقرار السلم والأمن في الشرق الأوسط، والدفاع ضد العدوان والأعمال التخريبية إلى جانب العمل المشترك في سبيل زيادة رفاهية شعوب المنطقة. وفي هذا المقام يجب الإشارة بصورة خاصة إلى أن الميثاق لا يتعارض على الإطلاق مع التزامات العراق بوصفه عضواً في معاهدة الدفاع المشترك والضمان الجماعي في الجامعة العربية"⁽³³⁾. ولقد صادق مجلس النواب العراقي على الميثاق في 26 شباط ، حيث أقره بأغلبية كبيرة . وأوضح نوري السعيد أمام المجلس بان تعاون العراق بموجب الميثاق سيستند على مجموعة مبادئ منها : 1- إن حكومة العراق هي الوحيدة المسؤولة عن الدفاع عن العراق وليس هناك أي حكومة باستطاعتها أن تملّي على العراق الشروط المتعلقة بتعاونها معها .

2- إن سياسة العراق الخارجية ستستند على استقلاله التام ، وبحقوق متساوية بين الأطراف المتعاقدة ... وأضاف السعيد.. بأنه يأمل أن تشترك الولايات المتحدة وبريطانيا فيه، وأنه يرحب بدخول إيران وباكستان في الميثاق⁽³⁴⁾. "فعلى الصعيد المحلي استقبلت الحركة الوطنية العراقية توقيع الميثاق بالاستهجان والغضب ، إلا أنها أخفقت في تحريك الرأي العام العراقي بقوة ضد الميثاق على الرغم من إنها استطاعت القيام ببعض الأعمال المناهضة للحكومة ، على نحو مظاهرة ساحة الوثبة ومظاهرة ساحة النهضة في بغداد ، وكانت ترفع الشعارات التي تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية وتهتف بسقوط نوري السعيد وسياسته الخارجية"⁽³⁵⁾.

"وانبرى حزب الاستقلال وانبرت معه الأحزاب الوطنية الأخرى لمناهضة هذا المشروع (حلف بغداد) والحيلولة دون انجازه انسجاماً مع مبدأ الحياد الذي اجتمعت مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية على تبنيه والدعوة إليه والالتزام به في مجالات السياسة الخارجية"⁽³⁶⁾.

"ولم يظهر لمعظم الأحزاب العراقية رد فعل سريع على عقد الملف ويعود السبب إلى أن نوري السعيد عندما ألقى وزارته الثانية عشر في 13 آب 1954 - 17 كانون الأول 1955 حل جميع الأحزاب الوطنية وألغى صحفها واصدر عدة مراسيم لوقف المعارضة ، لغرض تهيئة الجو المناسب لتعديل معاهدة 1930 العراقية - البريطانية وعقد الحلف"⁽³⁷⁾. "ويعود السبب إلى حد ما إلى الإجراءات الوقائية الفعالة التي اتخذها جهاز امن نوري تحديداً للحؤول دون انفجار المعارضة الشعبية على نطاق واسع . كما يعود السبب أيضاً إلى نقاط الضعف التي يعاني منها الحزب الشيوعي العراقي والى تجزؤ حلف المعارضة واختلاف آرائه حول مزايا حلف بغداد"⁽³⁸⁾. فيما برر فاضل الجمالي ساحة نوري السعيد بقوله : " فقد كان مؤمناً بقوة بالسياسة الموالية للغرب ، وعدوا لدوداً للشيوعية ، لكن كيف يستطيع أن يكسب الجماهير بمثل هذه السياسة ، إن إطلاق حرية النشاط السياسي وحرية الصحافة في العراق كان سيتحول في معظم الحالات ضد الغرب لا ضد الشيوعية"⁽³⁹⁾.



ويبدو أن مواقف القوى السياسية العراقية آنذاك المناهضة للميثاق جاءت منسجمة مع مواقف الدول العربية وغير العربية التي كانت تقف بالصد من الميثاق في بدايات تحضيره. فالحزب الشيوعي العراقي كان يناغم سياسة الاتحاد السوفيتي وموقفه المنافس للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وحزب البعث لديه ارتباطات مع قياداته القومية في سوريا التي بطبيعتها كانت رافضة لمشاريع نوري السعيد وسياسته الخارجية والقوميون يظهرون تعاطفا واضحا مع سياسة عبد الناصر في المنطقة وموقفه المناهض للميثاق ولحكومة بغداد، لان نجاح هذا الميثاق سيقوض شعبية عبد الناصر التي أخذت لها صدى واسع في العالم العربي، وطيف شعبي واسع حركته المشاعر العاطفية وسبق الأحداث من دون قراءة ما سيؤول إليه الميثاق مستقبلا والمكاسب التي سيجنيها العراق منه، والتي كان من أهمها إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية التي عقدت في 1930.

وبقي أن نقول إن تلك القوى السياسية في العراق بطبيعتها غير منسجمة في توجهها الأيديولوجي، ومن دون النظر إلى القضايا التي تخدم مصلحة العراق أولا. كما إن الغالب منها كانت تحركها أجندات خارجية ليس من مصلحتها استقرار العراق.

"اتفق الجميع على الاعتراف بان الخطوات التي اتخذتها الحكومة في حينها ستكون حلا مثاليا لمشاكل العراق، فالمعلوم أن الشعب العراقي كان يستنكر على الدوام احتفاظ بريطانيا بقاعدتين هما (الحباينة والشعبية) مع حق استعمال المواصلات وضممان سلامة أراضيها بالرضوخ فقط إلى الشروط المشتركة التي ستوافق عليها الأمم الحرة المتحالفة ضمن الميثاق الجديد"⁽⁴⁰⁾. واهم ما أضيف إلى بند الاشتراك هو "نص المادة الخامسة في هذه الاتفاقية التي تضمن استثناء إسرائيل فلا عجب إذا أن يصوت النواب في العراق بالثقة لنوري السعيد بنسبة (112) ضد (4) وان يساند هذه الخطوة (6) رؤساء وزراء سابقين من بين مؤيديه وخصومه في السياسة على حد سواء. وفي مجلس الأعيان كان الصوت الوحيد المعارض هو صوت السيد محمد رضا الشبيبي الذي بنى معارضته على انه يحبذ (الحياد) للعراق. ومن الغريب في هذا الموضوع هو أن اشد خصوم نوري في المجلس لم يوافقوا الشبيبي على رأيه فقال (صالح جبر) انه ليس من المعقول إتباع سياسة الحياد في ظروف العالم الحاضرة"⁽⁴¹⁾.

أما على الصعيد العربي "فمنذ بداية المحادثات بين العراق وتركيا ندد الإعلام المصري بأي حلف مع الحكومة التركية، فعزف جمال عبد الناصر على وتر العداء التاريخي والشكوك الراهنة بأطماع تركيا والقوى الغربية في العراق ليضمن قيام حملة دعائية قاسية ضد نوري وحكومته لدخوله في الحلف"⁽⁴²⁾. "ودعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمر لرؤساء حكومات الدول العربية الأعضاء في جامعة القاهرة في محاولة منه للضغط على العراق للترجع عن المعاهدة العراقية – التركية، لما استطاعت مصر عقد ميثاق دفاعية لمدة عشر سنوات مع سوريا والسعودية وقد عرف هذا الميثاق بالميثاق الثلاثي في آذار 1955 وقد انضمت اليمن إليه في الشهر نفسه وتضمن الميثاق رفض الدخول في أي أحلاف والتعاون بين الأقطار المنظمة إليه في كافة المجالات خاصة العسكرية والاقتصادية"⁽⁴³⁾. "ولقد وقفت السعودية موقفا غير ودي من (حلف بغداد) وذلك على الرغم من الحلف كان في جوهره لا يتعارض مع الوجهة السعودية في السياسة العربية والعلاقات الدولية وكانت ثمة اعتبارات ذات صلة بالعلاقات الثنائية بين الدولتين وقفت حائلا دون تعاطف الحكومة السعودية مع مساعي نوري السعيد لإقامة حلف بغداد"⁽⁴⁴⁾. "وجاءت خشية السعوديين هذه من حلف بغداد لأنه استهدف ضم سوريا والأردن إلى الحلف بغية خلق عرش للأمير عبد الإله في سوريا، فيكون للأسرة الهاشمية ثلاثة عروش في العراق والأردن وسوريا تهدد السعودية"⁽⁴⁵⁾.

"أما الموقف الأردني الرسمي من الحلف فكان متناقضا في بداية الأمر فوزير خارجيته وليد صلاح كان في مقدمة المسؤولين الأردنيين الذين هاجموا العراق وطالبوا بإخراجه من جامعة الدول العربية لكنه توقف عن مهاجمة العراق بعد عودته إلى عمان بعد أن وجه إليه رئيس الوزراء اللوم على موقفه"⁽⁴⁶⁾. "وتخشى الحكومة الأردنية من إنها إذا أنظمت إلى الحلف فإنها ستقع في اضطرابات وان البرلمان الأردني بما يشير بعض المصاعب، ولهذا فهي تقول انه يجب أن تحصل قبل اتخاذ هذه الخطوة على ضمانات بمزايا ايجابية يحصل عليها الأردن من الانضمام يكون في الإمكان إقناع البرلمان والشعب بقرار الحكومة"⁽⁴⁷⁾.

ويظهر مما سبق ذكره حول الموقف الأردني الذي اتخذ موقفا عمليا حينما فكر بالانضمام إلى الحلف الذي يضم دولاً قوية وغنية مثل العراق وإيران وتركيا تحضى تلك الدول بتأييد غربي لكنها كانت أكثر واقعية عندما ربطت قبولها بشروط مفادها جني مكاسب مالية واقتصادية وعسكرية سواء من دول الحلف أو من بريطانيا بعد

أن شعرت بان دول (حلف بغداد) كانت بحاجة إلى كسب الموقف الأردني إلى جانبها، والحال فان الأردن عندما أعلن عبد الناصر قيام الجمهورية العربية في الأول من فبراير 1958، سارعت إلى مفاتحة العراق لدراسة موقف الاتحاد الذي أعلن عنه في 13 شباط من نفس العام وبذلك أصبحت الأردن ضمن الاتحاد الهاشمي إلى جانب العراق.

وفي الصعيد الإقليمي والدولي فان إسرائيل أبدت شعورا بعدم الارتياح تجاه الميثاق وادعت انه يشكل خطرا على سلامتها وأمنها ، حيث هاجمت صحيفة (هارتس) الميثاق وأوضحت إن فيه خفيا لا يمكن عدّها إلا كونها موجهة ضد إسرائيل. أما على الصعيد الرسمي الإسرائيلي فلقد قدم شاريت رئيس الوزراء ووزير الخارجية مقترحات للحكومة لاتخاذ سلسلة من الخطوات الدبلوماسية لمواجهة الموقف . كما أوضح أن الميثاق يشجع على الأعمال العدوانية ضد إسرائيل ويقوض استقرار الشرق الأوسط⁽⁴⁸⁾.

"أما دول عدم الانحياز فيعد أقل من شهرين من عقد حلف بغداد ، انعقد مؤتمر باندونغ واعتبر حدثا تاريخيا عظيما انعكست فيه رغبة شعوب آسيا وأفريقيا وعزمها الحاسم على مقاومة الاستعمار والقضاء على سياسة الحرب والأحلاف العسكرية ، فكان نجاحه رغم العراقيل التي حاول وضعها ممثلو حكومات العراق وتركيا وإيران ضربة عنيفة لحلف بغداد"⁽⁴⁹⁾.

أما بالنسبة لموقف الأطراف المؤيدة للحلف "فقد أعلن أيدين اعترام بريطانيا إلى الحلف العراقي – التركي حتى يمكن المحافظة على مصالحها بطريقة تتفق والظروف القائمة. كما أعلن أيدين في 30 مارس إن الحكومة البريطانية اتفقت مع الحكومة العراقية على إنهاء المعاهدة بينها عام 1930 وانضمام بريطانيا إلى الحلف التركي – العراقي"⁽⁵⁰⁾. وفي 23 سبتمبر 1955 انضمت باكستان إلى الميثاق وأصبحت الدولة الرابعة بين الدول الأعضاء ، ثم تبع ذلك انضمام إيران في 12 أكتوبر 1955 ليصبح بعد ذلك عدد المشتركين في الميثاق كافيا لتأسيس مجلس الحلف الدائم"⁽⁵¹⁾. "أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة من (حلف بغداد) استنادا إلى شهادة المستر غلمن سفير الولايات المتحدة في العراق بين 1954 – 1958 فراعته الفتور المفاجئ الذي أبدته وزارة الخارجية الأمريكية تجاه الميثاق مع العلم أن سبب الجحود الذي شل الاندفاع الأمريكي المنتظر يرجع إلى تعليمات دائرة المخابرات الأمريكية التي أقرت (دلاس) بان على أمريكا أن تتماشى الدخول رسميا في ميثاق دفاعي لا يمكن لإسرائيل الاشتراك فيه"⁽⁵²⁾.

"ويرى (أنتوني ناتنج) إن السلوك الأمريكي تجاه حلف بغداد يرجع أولا إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في إغضاب إسرائيل والجماعات الصهيونية ، ويرجع ثانيا إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في إغضاب السعودية التي رفضت الحلف. كما إنها لم تكن سعيدة بأي تطور من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية ، ويرجع ثالثا إلى عدم رغبة دالاس في ربط أمريكا مع بريطانيا في حلف واحد"⁽⁵³⁾.

وفي هذا الصدد يوضح قول " (جيمس ماك دونالد) احد شعراء الولايات المتحدة الدخل في المنطقة لرفع مستوى المعيشة ، وهدفها القريب من ذلك هو : تحويل خطر الشيوعية من الداخل وإبقاء الحدود الدفاعية لكل من تركيا واليونان مسلحة لدرء أي تحرك سوفيتي من الخارج لذلك فالشيء الأول والمهم هو أن الولايات المتحدة لا تستطيع بعد ألان إلا أن تجلس في المقاعد الخلفية عند بحث شؤون الشرق الأوسط"⁽⁵⁴⁾.

ثانيا : المكاسب التي كان سيجنيها العراق من الانسحاب إلى الحلف

"كان ما سيجنيه العراق بالذات من ثمرات ميثاق بغداد ، إنهاء معاهدة 1930 الثنائية بموجب هذا الميثاق وذلك باتفاق كامل مع المملكة المتحدة ، وقد حرر هذا الميثاق الاتفاق بتاريخ 4 ابريل 1955، وجلاء قوات المملكة المتحدة الجوية من قاعدتي الشعبية والحبانية جلاءها كاملا والحصول على مساعدات عسكرية وتدريبية قيمة وتأسيس مشاريع الطاقة الذرية للأغراض السلمية"⁽⁵⁵⁾. "ففي الوقت الذي باشر نوري السعيد محادثات مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندرس في كانون الثاني / يناير 1955 إلى الإعلان المشترك بموافقة العراق وتركيا على التعاون لرفض العدوان في المنطقة ، وتم التوقيع على الاتفاق الرسمي الذي كرس هذه المبادئ وتفاصيل تنفيذها في شباط من عام 1955 انضمت بريطانيا العظمى إلى حلف بغداد كما صار يعرف لاحقا ، وسلمت القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعبية للعراق مقابل حقي العبور الجوي والتزود بالوقود . كما تعهدت بريطانيا العظمى بتقديم المساعدة للعراق في حال تعرضه للهجوم وبمواصلة تدريب القوات المسلحة وتزويدها بالمعدات الحربية"⁽⁵⁶⁾.

يذكر غلمن، "مما لا شك فيه أن براعة مندرس وطريقته المحببة في الإقناع لعبت دورها في ذلك، إلا إنني أعزو العمل السريع إلى براعة نوري السياسية بالدرجة الأولى فقد فطن بسرعة إلى أن عقد الاتفاقية مع تركيا يؤمن أحسن الحلول للاستعاضة عن المعاهدة الانكليزية – العراقية الممقوتة بشيء أكثر تقبلا للعراقيين، وفي نفس الوقت يمكن الحصول على الفوائد العسكرية الناشئة عن التعامل مع بريطانيا"⁽⁵⁷⁾.

ويتضح مما تقدم إبطال المزاعم التي كانت تدعي بان العراق سيصبح قاعدة في الحرب الباردة التي كانت تخوضها الولايات المتحدة والغرب ضد الاتحاد السوفيتي من خلال استخدام قاعدتي الشعبية والحبانية اللتان كانتا تحتلها القوات البريطانية وفق المعاهدة الثنائية التي وقعت مع العراق في 1930 حسب تكهنات البعض مما كان يثير قلق العراقيين وبعض الأنظمة بان العراق سيتحول إلى ساحة صراع بين الدول الكبرى. "إذ قال معقب بريطاني (إن الحقيقة الرئيسية الحاسمة هو موقع الحبانية قاعدة سلاح الطيران البريطاني في شمال غرب بغداد فهي تتمتع بمركز فريد ممتاز في الصراع الدولي القائم وهي تقع على بعد 600 ميل من باكو مركز النفط السوفيتي وعلى بعد 600 ميل من السويس وعلى بعد 600 ميل من حيفا وهي لهذا تستطيع أن تكون قاعدة مثالية للطيران البعيد المدى في الاتجاهات الثلاثة وهي القاعدة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع أن تقدم الحماية للطائرات المقاتلة وان تكون قاعدة العمليات لقاذفات القنابل لكي تهاجم كل المواقع الروسية القريبة من الشرق الأوسط على حدود إيران الشمالية أو التركية"⁽⁵⁸⁾.

وفي هذا المقام لابد من القول بان طبيعة العلاقات الدولية في أوقات الصراع بين الدول الكبرى إلى حد وقوع الحرب، فأنها لن تترك دولا محايدة بعيدة عن دائرة الأحداث، لاسيما إذا كانت تلك الدول تقع ضمن نطاق الصراع وتتمتع بموقع جيو – استراتيجي، وضعيفة ليس بمقدورها الدفاع عن النفس، وفيما يتعلق الأمر بقاعدتي (الحبانية والشعبية) التي سعت الحكومة العراقية آنذاك إلى استردادها وفق الشرعية الدولية فلو تحتم الأمر وحاولت استغلالها قوى الغرب لغايات عسكرية، وليس للعراق مصلحة في ذلك الأمر، فمن حق العراق وطبقا للسيادة التي يتمتع بها من حقه الامتناع من دون أن يؤثر ذلك في سير العلاقات مع الغرب. وهنا تجدر الإشارة إلى الموقف التركي الحليف للغرب [عضو في الناتو] الذي رفض برلمانه تقديم التسهيلات والمعونة للولايات المتحدة في غزوها للعراق في 2003، فلم يؤثر ذلك على طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة بل أن الأخيرة أدركت بان من الصعب استقرار الأوضاع في العراق من دون أن يكون للأتراك دور في ذلك.

أما نوري السعيد فقد كان له في الحياد رأي خاص إذ كان يقول: "إن الحياد بالنسبة للأمم الضعيفة (خدعة) فالاحتماء به لم ينقذ بلجيكا أو هولندا من الاعتداء الألماني في الحرب العالمية الأولى عندما اكتسح جيشها أراضي دولتين صغيرتين محايدتين لاقتحام فرنسا. أما الحياد الذي تمسك به نهرو فمقوماته معروفة ... إذ لولا وجود للهند في منظمة الكومنولث لاستحال ضمان سلامة حدودها فالحياد بنظر السعيد يستوجب امتلاك قوة مادية وعسكرية ثابتة للدفاع عن النفس"⁽⁵⁹⁾.

ومن الجدير بالذكر هو "أن العلاقات السياسية بين كافة الدول التي كانت لها صلة بهذا المشروع ظلت صافية مدة طويلة بعد ذلك التاريخ وان العراق بانتمائه إلى الميثاق المذكور استطاع أن يتخلص من كافة القيود التي كانت تحد من سيادته الكاملة على أرض الوطن ... وان التزاماته كانت تنحصر فقط في التعاون مع الدول الحليفة لتثبيت الأمن وتنمية الاقتصاد بوسائل لا تتعارض أو تتنافى مع الالتزامات التي يفرضها انتمائه إلى الجامعة العربية"⁽⁶⁰⁾.

وفي هذا الصدد يذكر فكرت نامق كيف أن المدة التي شهدتها (حلف بغداد) قد جنبت البلاد الكثير من المشكلات والصراعات وقوضت (حركات التمرد) في العراق كالمسألة الكردية على وفق إدراك الحكومة العراقية آنذاك، وكذلك تحسنت العلاقات مع دول الجوار الإقليمي تركيا – إيران ما انعكس ذلك على تحسن الوضع الاقتصادي في العراق انبثق عن ذلك تأسيس مجلس الأعمار العراقي الذي اضطلع في تنفيذ الكثير من المشاريع الإستراتيجية في العراق وإنشاء السدود والخزانات، فضلا عن تسليح الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات العسكرية من قبل الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت أصلا بتزويد العراق بالمعدات العسكرية ومن بريطانيا أيضا⁽⁶¹⁾.

أما الدول الآسيوية الأخرى " فقد وجدت في نصوص الميثاق روح التضامن والتعاون الأخوي التي يحتمها، تعبيراً صادقا لرغبة هذه الشعوب في إقامة علاقات نزيهة متكافئة بينها للإسهام فيما يضمن رفع مستواها كما رأت في هذا الميثاق السلمي المتزن مطلع فجر جديد يحمل في نور شروقه دلائل الخير والاستقرار"⁽⁶²⁾.

المبحث الثالث

المتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على الحلف

لقد مثل العدوان الثلاثي على مصر حرجا بالغا بالنسبة للحكومات العربية بما فيها دول الحلف، والبعض من تلك الحكومات بين حليف أو صديق للغرب. لذا كان لزاما عليها أن تتخذ موقفا حازما حيال هذا العدوان يعزز من مكانتها في المنطقة من جانب، وامتصاص نقمة الرأي العام العربي الساخط إزاء هذا العدوان من جانب آخر، وثمة متغيرات شهدتها الساحة المحلية والعربية والإقليمية على حد سواء. لذا سنحاول تسليط الضوء إزاء هذه المتغيرات من خلال هذا المبحث الذي قسم على مطلبين فالأول: المتغير العراقي اثر انهيار النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري 1958، أما في المطلب الثاني: المتغيرات السياسية لدول الجوار الإقليمي.

أولا : المتغير العراقي : اثر انهيار النظام الملكي وقيام النظام الجمهورية في 1958

"كان الصراع المصري - العراقي من ابرز السمات البارزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولقد مثلت الجامعة العربية والقضية الفلسطينية والصراع على سوريا ميدانا لتنافس البلدين وصراعهما ولكن اعنف صور الصراع بينهما تمثلت في دخول العراق حلف بغداد وان نوري السعيد عندما عمل على دخول العراق للحلف فانه كان بمنطق: (عدو نعرفه ، خير من صديق نجهله) يضاف إلى ذلك أن نوري كان اقدر من عبد الناصر على معرفة أوضاع بلاده ومصالحها السياسية. إلا أن الضربة الموجهة التي وجهت لنوري السعيد وتعتبر بداية لسقوطه السياسي جاءت من إحدى دول الحلف عندما اشتركت بريطانيا إلى جانب فرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر"⁽⁶³⁾. ويؤيد هذا القول غليمن فيقول: "في الفترة الواقعة بين اجتماع مجلس الحلف في طهران والاجتماع الثاني في كراتشي في حزيران 1957 تعرض نوري وعضوية العراق في الميثاق إلى أعظم الحملات التي شنت عليه حتى ذلك الوقت داخل البلاد وخارجها. وكان سبب هذه الحملات العمل العسكري الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، وكادت أزمة السويس أن تطيح بالسعيد"⁽⁶⁴⁾.

"وجاء موقف العراق الرسمي اثر العدوان الثلاثي في 1956/10/29 على مصر مخيبا لأمال الرأي العام في العراق والبلاد العربية ، إذ لم يخرج عن إطار التظاهر الإعلامي سواء بشجب العدوان أم الاستعداد لنجدة مصر أم السعي لدى ممثلي الدول الكبرى ، وممثلي دول ميثاق بغداد لمؤازرة مصر . فاستنكرت الجماهير الشعبية في العراق موقف الحكومة تجاه العدوان ، زادت من نشاطها لمواصلة الضغط على السلطة لدفعها إلى اتخاذ موقف أكثر حزما وجدية تجاه هذا العدوان إلا أن الحكومة واجهت الحركة الجماهيرية بالقمع واتهمتها بأنها تهدف إلى زعزعة نظام الحكم في العراق وليس نجدة مصر"⁽⁶⁵⁾. "كما شارك العراق في اجتماعات حلف بغداد التي دعا إليها شاه إيران في 2 نوفمبر 1956 في طهران الذي لم تحضره بريطانيا حيث استنكروا فيه العدوان الإسرائيلي والتدخل البريطاني - الفرنسي كما اقترح نوري السعيد على أعضاء الحلف من الدول الإسلامية تجريد مشاركة بريطانيا مؤقتا في اجتماعات الحلف، إلا أن أعضاء الحلف لم يظهروا تحمسا لهذا الأمر"⁽⁶⁶⁾.

لقد ارتكزت سياسة نوري السعيد تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي خلال هذه الفترة (1955-1958) على الدعوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لعام 1947 بالسعي المنفرد وبالاشتراك مع الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد حينما آخر يضاف إلى ذلك إن نوري السعيد لجأ إلى بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للقبول بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة مقرونا ذلك كله بربط نوري السعيد الخطر الصهيوني بالخطر الشيوعي لاستمالة الرأي العام الإسلامي من ناحية، والغربي المعادي للشيوعية من ناحية ثانية⁽⁶⁷⁾. "وكانت آراءه في السياسة العربية والدولية تقوده إلى الأخذ بفكرة التحالف مع تركيا وإيران فيما أنظمت إليه كل من بريطانيا والولايات المتحدة، فقد اعتقد نوري إن التحالف سيقوي الجيش العراقي ويمكنه من الدفاع عن نفسه، كما انه سيعطي للعراق منزلة دولية يمكن توظيفها في سياسته الإقليمية ثم إن القلق على امن العراق من الاتحاد السوفيتي بسبب القرب الجغرافي حدا به إلى الوقوف عند الحزام الشمالي لحلف الأطلسي وحلف شرق آسيا الذي يمتد من باكستان إلى غرب أوروبا"⁽⁶⁸⁾. فإعادة تسليح وتجهيز الجيش العراقي كان يشكل صلب اهتمام نوري وحكومته . إذ اعتقد هؤلاء بان قلة شعبية الحلف سيعوض عليها في مجال بالغ الأهمية يتمثل في تدفق كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة إلى القوات المسلحة . فشحنات الأسلحة سوف تدفع الضباط إلى تركيز انتباههم على مهمة مهنية وستشكل برهانا ملموسا على المزاي النسبية للانحياز إلى جانب دول

الغرب⁽⁶⁹⁾. "فبعد تسلم الجيش للسلطة في سوريا في العام 1947 ثم مصر عام 1952 ، وبذلت الحكومة العراقية جهدها لربط العنصر العسكري بالعرش عن طريق المصالح المادية فحسنت أوضاع خدمة الضباط وأغدقت عليهم منحا كثيرة ، ولكن الهوة التي تفصل بين العسكريين والهاشميين كانت قد أصبحت شديدة الاتساع وفي الواقع قلائل كانوا سيقفون إلى جانب العائلة المالكة عندما تحين ساعة الصفر"⁽⁷⁰⁾.

لكن الهجوم الذي شنه عبد الناصر على الحلف اثر على ضباط الجيش العراقي. فقد شعر كثير منهم بالنقمة تجاه استمرار العلاقات مع بريطانيا العظمى بغض النظر عن تحسن مستوى المعدات العسكرية التي راحت تتدفق على العراق من مصادر بريطانية وأمريكية على السواء⁽⁷¹⁾.

"وقد جذب الحياض الايجابية العديد من المؤيدين في صفوف الجيش منذ بدء الحرب العربية الباردة ، وكان الضباط والمدنيون على حد سواء متأثرين وعلى نحو متزايد بما كان عبد الناصر قد حققه من خلال عدم الانحياز"⁽⁷²⁾.

ويضيف حنا بطاطو "انعدام الولاء بالنسبة للمؤسسة العسكرية للعرش (بان الفشل في استعادة ولاء الضباط يعود إلى مظهر آخر من مظاهر السياسة الملكية في فترة ما بعد 194. فقد كان التاج المعزول عن القوميون، يزيد من ربط مصائره أكثر بالانكليز ومشايخ العشائر"⁽⁷³⁾.

"في صباح يوم 14 تموز 1958، وهو يوم انقلاب قاسم، ختم مقر ميثاق بغداد، واحتلته قطعات جيشه، ولم يدخله احد من أعضاء السكرتارية ، ولم يعقد بعد ذلك اجتماع نواب أو أية جماعة أخرى لها علاقة بالميثاق نفسه"⁽⁷⁴⁾. "وفي نفس يوم الثورة كان رؤساء الدول الإسلامية الأعضاء في ميثاق بغداد وهم تركيا وإيران والباكستان ينتظرون في أنقرة وصول الملك فيصل وعبد الإله ونوري السعيد لعقد اجتماعهم لبحث قضايا الميثاق قبل التوجه إلى لندن لعقد الدورة الاعتيادية هناك ، وعندما علموا بقيام الثورة عقدوا اجتماعا بحثوا فيه وضع الثورة وأثرها على دولهم والتزامات ومسؤوليات دول الميثاق تجاه هذه الأحداث وانتهوا إلى قرار بضرورة القيام بعمل ما لإنقاذ الحكم في العراق ، كما إن تركيا فكرت بالقيام بعمل عسكري لاحتلال القسم الشمالي من العراق وحشدت ثلاث فرق على الحدود العراقية بحجة إن الكرد في العراق يعارضون الثورة"⁽⁷⁵⁾.

"لكن الحكومة الأمريكية قررت بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عدم تشجيع الأتراك لاستحالة الدفاع عن الموقف التركي أمام الرأي العام الدولي ولأن التدخل التركي يوحد العراقيين في تأييد النظام الجديد ، كما أن الموقف الأفضل هو الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد لصالح الغرب والتي من الممكن أن تؤدي في المستقبل إلى أحداث تغيير معين ويمكن الاستشهاد بمثال (مصدق) في إيران"⁽⁷⁶⁾.

"لقد ساورت ثورة 14 تموز احتمالات تدخل أجنبي قد تقوم به أطراف حلف بغداد أو الولايات المتحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فأخذت السبل السياسية لدرء مثل هذا الاحتمال ، فعبرت عن التزاماتها بالمعاهدات الدولية وبمبادئ الأمم المتحدة كما جاءت التصريحات بشأن الحفاظ على المصالح الأجنبية بغية تهدئة الأوضاع وردود الفعل لثورة تموز"⁽⁷⁷⁾. "وكانت قيادة الثورة غير متسعة في الإعلان عن الانسحاب من الميثاق رغبة منها في ضمان عدم تدخل دول الميثاق ضد الثورة خاصة بعد وصول القوات الأمريكية إلى لبنان والبريطانية إلى الأردن وكذلك لتشجيع دول الميثاق التي اتخذت موقفا معاديا في أول الأمر للثورة على تقديم اعترافها بالحكم الجمهوري وعدم إثارة الغرب لا سيما وان عضوية العراق في الميثاق كان مقررا لها أن تنتهي سنة 1960"⁽⁷⁸⁾. وفي يوم 26 تموز وجه ادهم سؤالا إلى قاسم في مؤتمر صحفي عن السياسة التي سيتبناها عهده فيما يتعلق بميثاق بغداد، فلم يجب قاسم بجواب مباشر، بل قال: (إن أقطار ميثاق بغداد لم تعترف بعد بالعهد الجديد ولذا فليس هذا هو الوقت أو المكان لبحث الموضوع)⁽⁷⁹⁾.

"وقد اشتدت المطالبة بالانسحاب من الميثاق في بداية سنة 1959 فدعت الجبهة الوطنية يوم 27 كانون الثاني إلى المبادرة بالخروج رسميا من الميثاق وكذلك من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير البلاد تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية ، وفي يوم 24 آذار 1959 أعلن عبد الكريم قاسم انسحاب العراق من الميثاق وفي نفس اليوم أبلغت وزارة الخارجية العراقية سفارات كل من باكستان وإيران وتركيا وبريطانيا"⁽⁸⁰⁾.

يقول ولدمار غلمن: " لماذا اجل قاسم ذلك الانسحاب رسميا حتى آذار 1959 ؟ ربما كان قاسم مشغولا ببسط سيطرته على البلاد فلم يجد وقتا للانشغال بغير ذلك إلا أنني واثق من خلال الأشهر الأولى، جعلته يرى بعض الفائدة في عدم اتخاذ أي قرار بالانسحاب عن الميثاق تماما"⁽⁸¹⁾.

ويقول حسن العلوي انتهى حلف بغداد مفعوله عمليا في اللحظات التي تم فيها تصفية جسدا الأمير عبد الإله ونوري السعيد، غير أن عبد الكريم قاسم تصرف إزاء هذا الموضوع بمهارة ومرونة لم تعرف عنه ، فأثر التريث في إعلان خروجه الرسمي اعتراف جميع الدول بحكومة الثورة بما فيها دول الحلف ومحاولة الاستفادة من احد بنوده لكسب أسلحة جديدة للجيش العراقي قبل إعلان الانسحاب⁽⁸²⁾.

كذلك يقول عدنان الباججي الذي كان يعمل في السلك الدبلوماسي لوزارة الخارجية العراقية في العهد الملكي في مذكراته : " كانت للثورة العراقية انعكاسات دولية وسياسية خطيرة، ليس في المنطقة فحسب بل في العالم بأسره، إذ كان من أول قرارات حكومة الثورة الانسحاب من ميثاق حلف بغداد ومن الاتحاد الهاشمي الذي انفرط عقده"⁽⁸³⁾.

تتفق مع هذا فيبيي مار حول إخفاقات السياسة الخارجية لما بعد العهد الملكي "انعكست عزلة قاسم الداخلية انعكاسا واضحا على الشؤون الخارجية ، فقد اتخذت كل من تركيا وإيران العضوين السابقين في حلف بغداد موقفا معاديا جراء نقض قاسم لسياسته تجاههما ، وقد تدهورت العلاقات مع إيران على وجه الخصوص تدهورا سريعا ، فسقوط الملكية في العراق والتحول صوب اليسار لحكومة قاسم والنفوذ السوفيتي المتزايد في العراق أفلقت الشاه"⁽⁸⁴⁾.

ثانيا: المتغيرات السياسية لدول الجوار الإقليمي

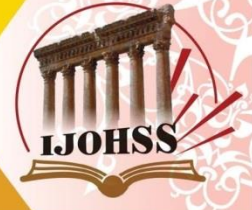
"لقد كان حلف بغداد تحالفا ضعيفا بين دوله، إذ أن الكثير منها غير مستقر داخليا وهذه الدول تنظر للحلف وبصورة أساسية على انه الوسيلة التي بواسطتها يمكن الحصول على السلاح والمعدات العسكرية من الغرب لضمان أمنها الداخلي وتقوية موقعها داخل المنطقة"⁽⁸⁵⁾.

"ففي الوقت الذي اندفعت فيه تركيا نحو الغرب، وخاصة بعد الضغط السوفيتي عليها في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتجهت تركيا لإقامة نوع في التحالف مع الأقطار العربية المرتبطة بالسياسة الغربية آنذاك"⁽⁸⁶⁾. "وهكذا وجدت تركيا التي تدهورت أحوالها الاقتصادية أبان الحرب العالمية الثانية وبعدها في مبدأ ترومان ما ينفذ اقتصادها إذ تسلمت مبلغ (60) مليون دولار عام 1949، وبلغت قيمة المساعدات العسكرية نحو (440) مليون دولار ثم انضمت إلى حلف شمالي الأطلسي عام 1952 والى حلف البلقان 1953 ثم " حلف بغداد " 1955 وقد ترتبت على ذلك سلسلة أخرى من المواقف ، نحو الوطن العربي أولها الاعتراف بالكيان الصهيوني والاحتجاج على قرار مصر منع مرور السفن الصهيونية عبر قناة السويس"⁽⁸⁷⁾. "فكان الأتراك مزهوين بانجازهم، إذ انشأوا خطا للشمال ويربط الناتو بمعاهدة منظمة جنوب شرق آسيا عبر عضوية باكستان وتركيا في تحالف واحد . ولم تستطع الحكومة التركية أن تدرك الشعور بالاستياء ، لا بل الخطر الذي تحس به أنظمة عربية أكثر تقدمية وقل توجهها نحو الغرب بعد توسيع الميثاق . وبصورة خاصة لم تدرك تركيا المشاعر السياسية التي كانت تكتسح العالم العربي ، بصرف النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة"⁽⁸⁸⁾.

وعلى ما يبدو إن تركيا بدخولها منظومة الأحلاف لتنفيذ مطامح الغرب نحو إيجاد نفوذ في الشرق الأوسط من أجل أن تعزز موقفها الاقتصادي والعسكري باعتمادها على الولايات المتحدة، وهذا ما كلف الأتراك الشيء الكثير وهو ابتعاد العديد من الدول العربية عنها ذات التوجه القريب من الاتحاد السوفيتي، مما زاد قلق الأتراك أكثر، وعلى الرغم من إصرار الأتراك على انتمائهم للحلف (حلف بغداد) لا يستهدف دولا بعينها إنما من أجل صد أي عدوان يهدد أمنها وكما يبدو إن سياسة الأتراك هذه إنما تنسجم مع توجه الدولة الجديدة أي ما بعد (العثمانية) وكذلك فرضتها تحولات عالم ما بعد الحرب.

"لقد انتهت سياسة تركيا الفلقة الناشطة إلى حد بالنسبة للشرق الأوسط مع سقوط حكومة رئيس الوزارة عدنان مندرس سنة 1960 ، والواقع إن النظرة الثنائية التركية إلى السياسة الخارجية كانت في أواخر الخمسينيات قد بدأت تتفكك بسبب تحفظات المعارضة على تعامل الحكومة مع الشرق الأوسط، وطوال ثلاثة عقود لاحقة بقيت السياسة التركية نحو المنطقة تنسم إلى حد ظاهر، بالمزيد من الحذر حتى حد الخنوع"⁽⁸⁹⁾.

"أما إيران فقد شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدما في علاقات الصداقة بينها وبين الولايات المتحدة، وإن الصداقة مع الولايات المتحدة كانت تعني بالنسبة لإيران إمكانية الحصول على مساعدات عسكرية لبناء قدراتها العسكرية ومساعدات اقتصادية لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن مبعث اهتمامها بتوثيق علاقاتها مع إيران يتمثل في عاملين أساسيين هما النفط والموقع الاستراتيجي"⁽⁹⁰⁾.



والحال فان زيادة حجم المساعدات الأمريكية لإيران في هذه الفترة كان يعكس أيضا استجابة إيران إلى حلف بغداد سنة 1955. كما إن إيران أيدت بقوة تصريح الرئيس الأمريكي إيزنهاور في كانون الثاني 1957 بخصوص سياسة ملاءم الفراع في الشرق الأوسط⁽⁹¹⁾.

ويظهر مما تقدم بان سياسة الشاه في فترة ما بعد الخمسينات قد تحولت باتجاه المنطقة خصوصا بعد أن أصبحت إيران قوة عسكرية كبيرة في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا انسحابها من الخليج وتعذر الولايات المتحدة الأمريكية من إرسال قوة عسكرية إلى المنطقة بسبب انشغالها بحرب فيتنام وخوفها من تأليب الرأي العام الأمريكي. لذا وقع الاختيار على الشاه بأن يملأ الفراغ ليكون [الشرطي الإقليمي]، في المنطقة، ومع حصول عدة متغيرات سياسية للدول العربية خصوصا ظهور أنظمة جديدة غير موالية للغرب مما زاد من حدة التوترات مع إيران. "فبعد ثلاث سنوات فقط قامت ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي وأدت إلى انسحاب العراق من (حلف بغداد) ويمكن اعتبار تلك الثورة نقطة تحول جديدة في العلاقات العراقية - الإيرانية فقد عاد التوتر تدريجيا بين الدولتين"⁽⁹²⁾. "ونفس الشيء بالنسبة للباكستان فمقاصدها كانت تنصب بإقامة علاقات صداقة مع الغرب وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الجديدة التي انسحخت عن الهند في 15 آب 1947 ومازالت لديها مشكلات عالقة مع الهند بخصوص الجيش والمياه والأقاليم، ولعل المشكلة الأبرز هي إقليم كشمير ويبدو أن الباكستان بهذا الوضع الجديد سعت إلى إقامة علاقات مع دول قوية من أجل تعزيز موقعها الجغرافي في المنطقة فضلا عن تنشيط وضعها الاقتصادي"⁽⁹³⁾.

"في 1953 أعرب رئيس وزراء باكستان علي خان استعداد بلاده للدخول في نظام أمن جماعي إقليمي، وان باكستان هي المؤيد الرئيسي للولايات المتحدة في جنوب آسيا. وكانت الباكستان تتطلع إلى مساعدات اقتصادية وإلى تعزيز قدراتها العسكرية. ومن أجل غلق الفجوة في حلقة الأحلاف والاتفاقيات الثنائية حول عمق الاتحاد السوفيتي ظهرت الباكستان صاحبة دور سياسي وعسكري وجغرافي في (حلف بغداد)"⁽⁹⁴⁾. وعلى ما يبدو فان الوضع السياسي لدول الأعضاء في (حلف بغداد) لم يبق مستقرا وحسب. بل إن المنطقة والعالم شهدت الكثير من المتغيرات السياسية كانت انعكاساتها واضحة على الحلف المذكور في أواخر الخمسينات وما تلاها مع حصول انفراج في العلاقات الأمريكية - السوفيتية، وظهور موجة من حركات التحرر شهدتها العالم الثالث والمنطقة بظهور أنظمة غير موالية للغرب، بدءا من العراق اثر انهيار النظام الملكي وقيام نظام جمهوري، أدى إلى انسحاب العراق من (حلف بغداد) كذلك حصل انقلاب عسكري في باكستان في 1958، وفي تركيا أيضا حصل انقلاب عسكري أطيح بحكومة عدنان مندرس 1960، وفي إيران التي أصبحت دولة عسكرية قوية في المنطقة كان وضعها من الداخل يغلي وقد شهد الكثير من الهزات السياسية، تلك المتغيرات السياسية أثرت على طبيعة العلاقات الدولية ما بين دول أعضاء الحلف، خصوصا بين العراق وإيران التي مرت بمرحلة شد وجذب، والتوترات استمرت في تصاعد في مرحلة الستينيات وما تلاها.

الخاتمة

يبدو أن المرحلة التي شهدتها قيام [حلف بغداد] كانت مرحلة غاية في الأهمية ليست في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في العالم بأسره بعد الحرب العالمية الثانية، أظهرت قوتين عظيمتين تمثلتا في الولايات المتحدة- الاتحاد السوفيتي. فبعد أن خرجت بريطانيا منهكة من الحرب الثانية، وخسارتها لكل مستعمراتها في الشرق، دخل العالم مرحلة جديدة من الصراع بين الدول الكبرى، مرحلة [الحرب الباردة] بين العقيدة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة، والعقيدة الماركسية بزعامة الاتحاد السوفيتي.

تحركت الولايات المتحدة صوب الشرق الأوسط بإتباع سياسة الاحتواء وملأ الفراغ من أجل تطويق الاتحاد السوفيتي، فزاد اهتمام واشنطن حيال العراق عسكريا واقتصاديا وسياسيا. فبرز اهتمام السياسيين الأمريكيين للجانب الأمني في الشرق الأوسط، ووضعت العراق في طليعة البلدان العربية لخلق جدار أمني عسكري لصد تطلعات الاتحاد السوفيتي نحو الشرق الأوسط. فأصبحت سياسة الاحتواء منهج عملي بالنسبة للولايات المتحدة من خلال الاعتماد على سياسة [الأحلاف العسكرية]، فكانت نظرته باتجاه دول الحزام الشمالي تركيا- إيران- العراق، فتطلع السياسيون العراقيون للغرب للاستفادة في المجال الاقتصادي من أجل تقوية وتنشيط الاقتصاد العراقي، ووفق هذا المبدأ استثمرت الحكومة العراقية في تلك المرحلة من تاريخ العراق اهتمام الأمريكيين للعراق فمن الناحية السياسية كانت نظرة الحكومات العراقية إلى الحرب الباردة نظرة متقاربة مع الغرب، ومن الناحية



الاقتصادية حصل العراق على قروض من البنك الدولي قدمته الولايات المتحدة، وقرضا آخر لمشروع التراث في 1950 وفي 1951 قدمت كذلك للعراق مساعدة عسكرية محدودة.

أما النهج السوفيتي فكان يعتمد على الأحزاب المحلية في بلدان المنطقة، وإظهار التعاطف لحركات التحرر التي اجتاحت العالم الثالث من أجل قطع الطريق على الولايات المتحدة اتجاه الشرق الأوسط لتأصيل رغبة الوصول إلى المياه الدافئ. لذا صار موقف تلك الدول الحديثة الاستقلال. بان تختار احد المعسكرين، وربما أن العراقيين كان ينشدون الخلاص من قيود معاهدة 1930 وإخراج النفوذ البريطاني من العراق لذا صارت الرغبة العراقية هي: الانضمام إلى معسكر الغرب، فبدأت بوادر الأمريكان بطرح مشروع [منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط]. رفضت مصر هذا المشروع وفكرة [الأحلاف]، وأصررت على قيام امن جماعي عربي من خلال جامعة الدول العربية بعيدا عن سياسة الأحلاف العسكرية.

فازداد الخوف الغربي (الأمريكي) من ضعف سياج الدفاع العسكري الغربي في جنوب الاتحاد السوفيتي، فطرح وزير خارجيتها "جون فوستر دلاس" في 1953 فكرة إقامة حلف يتألف من دول الحزام الشمالي تركيا-باكستان، وفي نيسان 1954 تم عقد ذلك الاتفاق بين البلدين مع دعم عسكري بريطاني، فأصبح الجو مناسباً لتوسيع هذا الاتفاق، وحصل فعلا في 24 شباط الاتفاق العراقي-التركي من عام 1955 ثم توسع ليشمل بريطانيا وإيران والباكستان عُرف بـ [حلف بغداد].

الاستنتاجات:

أولاً: اندفعت الحكومة العراقية بالانضمام إلى: حلف بغداد" لان نوري السعيد كانت لديه رؤية وتطلعات صوب هذا الحلف ليغتنم منه مكاسب للعراق، منها: تعزيز دفاعات العراق من الخطر السوفيتي أولاً ومن أي عدوان يهدد امن العراق ويقوي كذلك قابليات العراق، وقدراته العسكرية بالاعتماد على الغرب. لذا واجهت هذه السياسة من العرب معارضة شديدة، وفي مقدمتهم مصر التي تنشأ التقرب من المعسكر الاشتراكي فقد كان اعتقاد جمال عبد الناصر بان الخطر يأتي من إسرائيل، وليس من الاتحاد السوفيتي التي اعتقدها عبد الناصر بأنها صديقة للعرب في الوقت الذي كان من أكثر القادة العرب عدواً للشيوعية المحلية فقد عمد إلى تحريض القوميين والبعثيين لتصفية تلك الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا حتى في العراق الذين أقصاهم عبد الكريم قاسم عن السلطة لاحقاً، فاخذ يغازل الغرب والولايات المتحدة بهذه السياسة تمخض عن ذلك تخدام سياسي بين عبد الناصر والولايات المتحدة التي أبدت ارتياحاً لتلك المحاولات بتصفية الشيوعية من الداخل. وظلت واشتطن في تلك الفترة تعتمد على عبد الناصر لدرء الخطر المتمثل في النفوذ الكبير للشيوعيين في سوريا. لكن السياسة الناصرية في الظاهر انطلت على الكثيرين من العرب واعتبرت عبد الناصر الرمز القومي في خلاص العرب من الاستعمار الغربي.

ثانياً: خلق علاقات قوية ومتينة مع دول الجوار الإقليمي: تركيا- إيران من خلال [حلف بغداد] وهو الأمر الذي يعزز دور العراق في المنطقة بصفاء المناخ مع هذه الدول المجاورة التي بينها وبين العراق قضايا عالقة، كالحدود- المسألة الكردية- المياه، وسوف يضمن حسن الجوار واللجوء إلى حل تلك القضايا بالطرق الودية. فضلاً عن تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية معها من خلال إيجاد إطلالة بحرية للعراق صوب هذه البلدان، مع الاحتفاظ بعلاقاته مع محيطه العربي، وعدم تناسي قضية العرب المركزية [فلسطين]، واللجوء إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق الأمم المتحدة. لكن ذلك واجه نقداً عربياً شديداً من مصر والسعودية وسوريا ودول مؤتمر باندونغ، واعتقد العرب أن العراق بهذه السياسة إنما يقحم البلدان العربية إلى حرب باردة مع الغرب. فترتب على هذه السياسة الخارجية التي مارسها السعيد عزلة عربية. ولان نوري السعيد يحمل القومية العراقية على نحو عملي فكان غير مبال حيال الضغوطات التي مارسها الحكومات العربية ضده من أجل أن تحيده عن مشروعه، وأخذت تلك الحكومات تألب الرأي العام المحلي في العراق ضد سياسة السعيد في المنطقة عن طريق الأحزاب السياسية القومية، واليسارية.

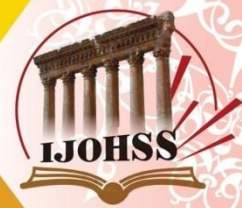
ثالثاً: تطلع الحكومة العراقية لإنهاء معاهدة 1930 التي عقدتها مع بريطانيا وإنهاء النفوذ البريطاني من العراق والعمل على تأمين المنطقة مع دول الجوار وسد الثغرة من أي عدوان بالاعتماد على بريطانيا وأمريكا بالتسلح والمعونات الاقتصادية. لذا أبدت الولايات المتحدة ارتياحاً من هذا الحلف بالرغم من أن الولايات المتحدة بقيت خارجة لاعتبارات سياسية من عدم إزعاج أصدقاءها في المنطقة. السعودية- إسرائيل إلا أنها قدمت الدعم الكثير للحلف مادياً وعسكرياً واقتصادياً، واعتبرته حلقة يربط بحلف الأطلسي وتماسك دوره مع حلف سياتو عبر

الباكستان لذا استثمر العراق هذا الارتياح الأمريكي، وتطلع صوب تقوية المؤسسة العسكرية بالاستعانة بالغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد، وتنشيط المستوى الاقتصادي ليكون للعراق دورا محوريا في المنطقة.

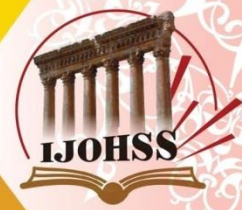
الهوامش

- (1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة آياد للطباعة، بغداد، 1987، ص 493.
- (2) المصدر نفسه، ص 494 – 495.
- (3) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص 205.
- (4) خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 – 1958)، محاكاة الدراسات والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، 2012، ص 245.
- (5) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص 199.
- (6) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 492.
- (7) هو السفير الأمريكي في العراق في فترة العهد الملكي، وكان تربطه علاقة صداقة بنوري السعيد، وكان شديد التحمس لإقامة (حلف بغداد).. ألف فيما بعد كتاب: عراق نوري السعيد.
- (8) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، (بدون مكان طبع)، 1965، ص 47-48.
- (9) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 214.
- (10) المصدر نفسه، ص 214.
- (11) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 493.
- (12) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص 205.
- (13) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 428.
- (14) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط4، العاتك، القاهرة، 2009، ص 230.
- (15) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، ميرة عصمت السعيد، لندن، 1992، ص 106-107.
- (16) فاضل عبد علي حسن الشويلي، العلاقات العراقية- التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2011، ص 2.
- (17) تشارلز تريبي، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 196.
- (18) وقعت تركيا وباكستان اتفاق دفاع مشترك بينهما على عهد وزارة (فاضل الجمالي) الثانية، عرف بالحلف التركي- الباكستاني. وقد جرت محاولات لإدخال العراق كعضو ثالث في هذا الحلف. ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، بغداد 1979، ص 353.
- (19) ورد في الاتفاق المصري- البريطاني الخاص بالجللاء عن قناة السويس سنة 1954 فقد جاء فيه " يسمح للقوات البريطانية بالعودة إلى قاعدة القتال إذا قام أي هجوم مسلح على احد دول الجامعة العربية أو تركيا. ينظر: عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 107.
- (20) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 49-50.
- (21) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص 216.
- (22) الاتفاق المصري- البريطاني لإنهاء معاهدة 1936.
- (23) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، ط6، شركة المطبوعات، بيروت، 1985، ص 61.
- (24) خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 – 1958)، مصدر سبق ذكره، ص 248-249.
- (25) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص 218.
- (26) المصدر نفسه، ص 219-220.
- (27) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 508-509.
- (28) خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 – 1958)، مصدر سبق ذكره، ص 249.
- (29) كانت تعرف بمعاهدة (التحالف والصداقة) وقد وقع عليها في سنة 1930 واشترط فيها أن تنفذ اعتبارا من تاريخ دخول العراق عصبة الأمم، وان تبقى نافذة المفعول لمدة خمسة وعشرين سنة. وقد صار العراق عضوا في العصبة بتاريخ 3 تشرين الأول 1932 ولذلك فان مفعول المعاهدة ينتهي في خريف 1957. ومع ان هذه المعاهدة اشترطت دخول العراق عصبة الأمم، وإنهاء الانتداب البريطاني، فان الرأي العراقي العام لم يكن راضيا عنها.

- ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 59 .
- (30) تنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء (الأمم المتحدة)، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي" ، أما المادة (52) " ليس في هذا الميثاق ما يحول رهن قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها " . ينظر : عبد الكريم كاظم عجيل ، القانون الدبلوماسي والقنصلي ، دور الأمم المتحدة في تدوينه وتطويره ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، صيدا - لبنان ، 2013 ، ص 129 - 130 ، وينظر أيضا فخري رشيد المهنا، صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، بغداد، 2009، ص122.
- (31) ولددمار غلمن ، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص58-59 .
- (32) محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص224.
- (33) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص110.
- (34) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره ، ص 224..
- (35) المصدر نفسه، ص225.
- (36) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918- 1958، دار الطليعة بيروت 1965، ص 357.
- (37) (خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 - 1958) مصدر سبق ذكره ، ص 251.
- (38) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص198.
- (39) قدرى قلعي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط3، شركة المطبوعات بيروت، 1995، ص549.
- (40) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص119.
- (41) المصدر نفسه، ص120.
- (42) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص198.
- (43) خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 - 1958) مصدر سبق ذكره، ص 253 .
- (44) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص 223.
- (45) خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (1941 - 1958) مصدر سبق ذكره، ص 252 .
- (46) المصدر نفسه، ص254.
- (47) المصدر نفسه، ص257-258.
- (48) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص 225-226.
- (49) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة تموز 1985 في العراق، مكتبة النهضة، بغداد، 1980، ص 50.
- (50) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص226.
- (51) المصدر نفسه، ص227.
- (52) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص114.
- (53) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره ، ص 55.
- (54) إبراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، إيران وتركيا- دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 314.
- (55) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص110-111.
- (56) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص 197.
- (57) ولددمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص108 .
- (58) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة تموز 1985 في العراق، مصدر سبق ذكره، ص24-25.
- (59) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص121.
- (60) المصدر نفسه، ص121.
- (61) كاظم هاشم النعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 529.
- (62) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مصدر سبق ذكره، ص111.
- (63) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص506-507.
- (64) ولددمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص134.
- (65) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص366-368.
- (67) المصدر نفسه، ص494.



- (68) كاظم هاشم النعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 493.
- (69) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص 199.
- (70) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج1، ترجمة: عفيف الرزاز 2011، ص 49.
- (71) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص198- 199.
- (72) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الجمهوري الأول، ج1، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، مصر، 2009، ص13.
- (73) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، مصدر سبق ذكره، ص49.
- (74) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958- 1968، ج2، بيت الحكمة، بغداد، 2005 (75) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958- 1968، ج2، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص235.
- (76) المصدر نفسه، ص140.
- (77) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص496.
- (78) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958- 1968، ج2، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص 235.
- (79) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص151- 152.
- (80) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958- 1968، ج2، مصدر سبق ذكره، ص237.
- (81) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مصدر سبق ذكره، ص153.
- (82) حسن العلوي، روية بعد العشرين، منشورات دار الزوراء – لندن، 1983، ص 139.
- (83) عدنان الباجي، في عين الإعصار، دار الساقى، بيروت 2013، ص 73.
- (84) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول، ج1، مصدر سابق، ص61.
- (85) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، مصدر سبق ذكره، ص229.
- (86) إبراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، إيران وتركيا- دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 86.
- (87) كريم محمد حمزة، دهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص 21.
- (88) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر 1993، ص 37.
- (89) المصدر نفسه، ص37.
- (90) إبراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، إيران وتركيا- دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 191- 192.
- (91) المصدر نفسه، ص 194.
- (92) المصدر نفسه، ص 198.
- (93) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات، مصدر سبق ذكره، ص 460- 461.



المصادر والمراجع

أولاً: العربية والمترجمة:

- 1- إبراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، إيران وتركيا- دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.
- 2- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة، زينة جابر إدريس، دار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- 3- جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1923-1958، بغداد، 1979.
- 4- جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العصر الجمهوري 1958-1968، ج2، دار الحكمة، بغداد، 2005.
- 5- حسن العلوي، رؤية بعد العشرين، منشورات الزوراء، لندن، 1983.
- 6- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج1، ترجمة، عفيف الرزاز، دار الحياة، القاهرة، 2011.
- 7- خالدة أبلال الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي 1941-1958، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2012.
- 8- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، العاتك، القاهرة، 2009.
- 9- عدنان الباججي، في عين الإعصار، دار الساقى، بيروت، 2013.
- 10- عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مبرة عصام السعيد، لندن، 1992.
- 11- عبد الكريم كاظم عجيل، القانون الدبلوماسي والقنصلي دور الأمم المتحدة في تدوينه وتطويره، منشورات زين القانونية، صيدا لبنان، 2013.
- 12- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر في الجمهوري الأول، ج1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، مصر، 2009.
- 13- فخري رشيد المهنا، داود صلاح ياسين، بغداد، 2009.
- 14- فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة، ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، 1993.
- 15- قدرى قلعي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط3، شركة المطبوعات، بيروت، 1965.
- 16- كريم حمزة الجبوري، هشام محمود علي، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 17- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.
- 18- -----، العلاقات الدولية، شركة أيد للطباعة، بغداد، 1987.
- 19- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1982.
- 20- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958، دار الطليعة، بيروت، 1965.
- 21- محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005.
- 22- محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، بغداد، 1987.
- 23- ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، (بدون مكان طبع)، 1965.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1- فاضل عبد علي حسن الشويلي، العلاقات العراقية- التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2011.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

- 1- مقابلة أجريت مع الدكتور فكرت نامق، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة النهريين/ بغداد، معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف، بتاريخ 7/ 12 / 2013.

References

First: Arabic and translated:

- 1- Ibrahim Khalil Ahmad, Khalil Ali Murad, Iran and Turkey - A study in modern and contemporary history, Dar Al Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1992.
- 2- Charles Tripp, Pages from the History of Iraq, translation, by Zeina Jaber Idris, Dar Al Arabiya for Sciences, Beirut, 2006.
- 3- Jaafar Abbas Hamidi, Developments and Domestic Political Trends in Iraq 1923-1958, Baghdad, 1979.
- 4- Jaafar Abbas Hamidi and others, History of Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968, Part 2, Dar Al-Hikma, Baghdad, 2005.
- 5- Hassan Al-Alawi, A Vision After Twenty, Al-Zawra Publications, London, 1983.
- 6- Hanna Batatu, Iraq, Social Classes and Revolutionary Movements, Part 1, translation, Afif Al-Razzaz, Dar Al-Hayat, Cairo, 2011.
- 7- Khalida Abalal Al-Jubouri, The Political Dimensions of the Hashemite Rule 1941-1958, Simulation of Studies, Publishing and Distribution, Syria, 2012.
- 8- Saad Hakki Tawfiq, Principles of International Relations, Al-Atak, Cairo, 2009.
- 9- Adnan Al-Bajji, In Ain Al-Asyar, Dar Al-Saqi, Beirut, 2013.
- 10- Ismat Al-Saeed, Nuri Al-Saeed, the statesman and man, Issam Al-Saeed Foundation, London, 1992.
- 11- Abd al-Karim Kazem Ajil, Diplomatic and Consular Law, The Role of the United Nations in Codifying and Development, Zain Legal Publications, Saida Lebanon, 2013.
- 12- Phoebe Marr, The Contemporary History of Iraq in the First Republic, Part 1, Misr Mortada Foundation for Iraqi Book, Egypt, 2009.
- 13- Fakhri Rashid Al-Muhanna, Daoud Salah Yassin, Baghdad, 2009.
- 14- Philip Robins, Turkey and the Middle East, translated by Mikhail Najm Khoury, Cordoba House, 1993.
- 15- Qadri Qalaji, The Arabian Gulf, the Sea of Legends, 3rd Edition, Publications Company, Beirut, 1965.
- 16- Karim Muhammad Hamza al-Jubouri, Hisham Mahmoud Ali, Active Forces in Turkish Society, House of Wisdom, Baghdad, 2002.
- 17- Kazem Hashem Nehme, Al Wajeez in the History of International Relations, House of Wisdom for Printing and Publishing, Baghdad, 1992.
- 18- -----, International Relations, Iyad Printing Company, Baghdad, 1987.
- 19- Laith Abdul-Hasan Al-Zubaidi, The Revolution of July 14, 1958 in Iraq, 2nd Edition, Publications of the Arab Awakening Library, Baghdad, 1982.
- 20- Muhammad Mahdi Kubba, My Diary in the Heart of Events 1918-1958, Dar Al Talea, Beirut, 1965.
- 21- Mohsen Muhammad Al-Mitwalli Al-Arabi, Nuri Pasha Al-Saeed from beginning to end, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2005.
- 22 - Muhammad Hassanein Heikal, Between Journalism and Politics, Baghdad, 1987.
- 23- Weldmar Gholman, Nuri al-Saeed's Iraq (without a place of printing), 1965.

Second: University theses and dissertations

1- Fadil Abd Ali Hassan Al-Shuwaili, Iraqi-Turkish Relations under the Justice and Development Party, an unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Islamic University, Lebanon, 2011.

Third: Personal interviews

1 - An interview conducted with Dr. Fikret Namiq, Professor of International Relations at Al-Nahrain University / Baghdad, Al-Alamein Institute for Higher Studies in Najaf, on 7/12/2013.